العرب
السبت 2021/09/04
السنة 44 العدد 12169

مساجين في بلدنا

فلسطينيون يترقّبون تحقيق حلم امتلاك هوية ولمّ الشمل

غرباء في وطنهم.. من دخل لا يخرج ومن غادر لا يعود

يؤرق ملف "لمّ الشمل" الآلاف من الأسر الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترفض إسرائيل الاعتراف بقانونية وجودهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعتبرهم "مقيمين غير شرعيين"، وفي حال اضطر بعضهم للسفر، فإنه لا يستطيع العودة للعيش مع أسرته، وهم ينتظرون تحقيق حلمهم بالحصول على هوية ولقاء عائلاتهم المشتتة.

بوابات تغلق العالم في وجهنا

وثيقة بلا قيمة

رام الله – منذ إعلان السلطة الفلسطينية الاثنين الماضي، موافقة إسرائيل على منح خمسة آلاف قرار "لمّ شمل" عائلي، ازدحمت أقدام فاقدي الهوية، أمام مكاتب هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، وهي جهة التواصل الرسمية مع إسرائيل، لإتمام المعاملات المطلوبة.

ولا تتوفر معطيات حديثة حول عدد طالبي "لمّ الشمل"؛ ففي حين تقدرهم هيئة الشؤون المدنية بـ"الآلاف"، تقدرهم حملة "لمّ الشمل حقي" على صفحتها بفيسبوك بنحو اثنين وعشرين ألفا.

وفي مدينة غزة، تعيش عبير طعيمة (51 عاما)، "فقدان الهوية" منذ أكثر من عقدين، ومع تحريك الملف تأمل في أن تنتهي معاناتها وأسرتها.

وتقول طعيمة "نحن فاقدو الهوية الفلسطينية، الغرباء في وطننا، نعاني منذ سنوات طويلة من عدم لمّ شملنا، وحُرمنا من السفر، والمشاركة في مناسبات كثيرة سعيدة وحزينة، حتى التعليم في الخارج".

وتضيف "جئت في يونيو 2000 إلى غزة من مصر، بتصريح زيارة، ومنذ ذلك الحين لم أستطع العودة لرؤية أهلي بمصر، ولم أستطع المشاركة في أي مناسبة".

> تقدر حملة «لمّ الشمل حقي» على صفحتها بموقع التواصل فيسبوك عدد طالبي لمّ الشمل بنحو اثنين وعشرين ألفا

اشتد ألم عبير وهي الأم لثلاث بنات، حين غادر زوجها غزة بجواز سفر لمرة واحدة، إلى مصر لغرض العلاج، لكنه توفي هناك.

واشتد الوجع حين لم تستطع إحضار جثمان زوجها أو الذهاب إلى مصر لوداعه، ليس هذا فقط، بل تقول "توفي الكثير من أفراد عائلتي وكانت هناك مناسبات، وعشت ظروفا مؤلمة وقاسية، كي أتمكن من الوصول إليهم، لكن لم يحالفني الحظ".

وتضيف "اعتصمنا كثيرا، وقدمنا طلبات كثيرة للحكومة الفلسطينية، لأننا مواطنون بلا مواطنة في بلدنا، دون أي اعتراف من أي أحد، وقمنا بعمل جواز مُصفّر، ولم يخدمنا في شيء، ولم نسافر".

وتواصل طعيمة بث شجونها "نحن فلسطينيون، الكل يعترف بنا، إلا في وطنا لا أحد يعترف بنا".

وتشير إلى أنها واحدة من بين المئات توافدوا إلى هيئة الشؤون المدنية على أمل أن تجد الحل هذه المرة؛ لكنها تستدرك "لن أصدق حتى أمسك بطاقتي بيدي".

وتقول طعيمة إن الكثيرين من فئة فاقدي الهوية خسروا مستقبلهم، وتعطلت مصالحهم في الخارج.

وهنا تشير إلى معاناة مستفحلة أخرى، وهي رفض بعض البنوك الفلسطينية التعامل معهم.

بدوره، يوضح أسامة الغول (60 عاما) من قطاع غزة، بينما ينتظر دوره لإتمام معاملة حصوله على هويته الفلسطينية، إنه لا يحمل سوى بطاقة تعريف، لا ينتفع منها سوى في معاملات محلية، ولديه طفل معاق لا يقدر على السفر من غزة لعلاجه.

ويقول بصوت مرتفع ونبرة غضب "ليس بمقدوري السفر، زيارة الأرحام، العلاج، العمل؛ كل الحقوق التي كفلتها الأعراف السماوية والقوانين، لم تستطع أن تعطينا بطاقة هوية تثبت أنني فلسطيني، أستطيع الحصول على جواز سفر، والتنقل بحرية، دون قيد وشرط".

وفي الضفة الغربية، تتكرر أوجه المعاناة، لكن وجود الاحتلال حوّل فاقدي الهوية إلى سجناء في بيوتهم وفي أحسن الأحوال في مدنهم، إذ يتربص الترحيل بكل من يوقفه الجيش ولا يملك هوية.

وأمام مقر هيئة الشؤون المدنية في مدينة رام الله، يحتشد يوميا المئات من الفلسطينيين لتقديم الوثائق المطلوبة لإتمام معاملات لمّ شملهم.

سناء محمد من بين طالبي لمّ الشمل، وهي متزوجة في الضفة الغربية، بينما تعيش عائلتها في الأردن ولم تلتق بها منذ 24 عاما.

وإذا غادرت سناء الضفة الغربية، فلن يسمح لها بالعودة، تقول "السبب بسيط لا أملك هوية، والسفر يعني عدم العودة للضفة الغربية حيث بيتي وزوجي وأولادي".

وتضيف "عانيت كثيرا، بكيت، حرمت من أن ألقي نظرة الوداع على والدي، ومعانقة إخواني (...) أنتظر لحظة الحصول على الهوية بفارغ الصبر".

بدورها، تقول نعمة قاسم (53 عاما)، إن عائلتها تعاني منذ 13 عاما من التشتت بين المملكة الأردنية والضفة الغربية.

وتضيف "تزوّجت ابنتي بقريبها الساكن في الأردن، ومنذ ذلك الحين نسعى لحصوله على هوية فلسطينية دون جدوى".

وتضيف "تشتت عائلة ابنتي، لا تستطيع الاستقرار في الأردن أوفي الضفة، تتنقل بشكل دائم بين الجانبين".

وتقول "هذا حق كفله القانون الدولي تحرمنا إياه إسرائيل".

وجه آخر للمعاناة يحكيها الفلسطيني ناصر مصطيف من رام الله، فقد خسر عمله في الولايات المتحدة الأميركية منذ خمس سنوات، جراء عدم قدرته على السفر بعد أن وصل إلى الضفة الغربية.

يقول مصطيف "بالرغم من أنني أملك الجنسية الأميركية رفضت السلطات الإسرائيلية تجديد إقامتي، وهذا يعني –إن سافرت– عدم القدرة على العودة للضفة الغربية".

وتابع "أعيش في سجن هنا، أخشى في كل يوم من الترحيل، في الوقت ذاته أنا بحاجة للسفر وأن يسمح لي بالعودة مرات أخرى، هذه بلدي وهنا تعيش عائلتي، وهناك (الولايات المتحدة) لي أعمال متعثرة اليوم".

ولا تملك السلطة الفلسطينية في الضفة ولا حركة "حماس" في قطاع غزة، سلطة إجراء أي تغيير على السجل السكاني للفلسطينيين، سوى تسجيل المواليد والوفيات واستبدال بطاقات الهوية الشخصية.

وتشترط إسرائيل للاعتراف بقانونية تواجد الفلسطينيين، في الضفة وغزة، بأن يكونوا قد تواجدوا في المنطقتين إبان احتلالها لهما في يونيو 1967.

وعقب تأسيس السلطة الفلسطينية (الحكم الذاتي) عام 1994، وافقت إسرائيل على "لمّ شمل" الآلاف من العائلات الفلسطينية، لكنّها عادت وأوقفت منح قرارات "لمّ الشمل"، منذ عام 2009، عقب تولي بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود مقاليد الحكم.

ويعيش بعض "فاقدي قرار لم الشمل"، منذ عقود، دون وثيقة تثبت شخصيتهم، ما حوّل حياتهم لما يشبه السجن، ويجعلهم في دائرة الملاحقة الإسرائيلية، وقد يتم ترحيلهم من الضفة الغربية في حال تم اعتقالهم؛ فضلا عن عدم قدرتهم على السفر، حتى للعلاج، وتعطلت الكثير من مناحي حياتهم ومعاملاتهم.

اليمنيون يواجهون عاما دراسيا قاسيا في ظل الغلاء والوباء

تعز (اليمن) – مع بداية العام الدراسي الجديد في اليمن، يفترش العشرات من الطلاب في تعز الأرض داخل منزل غير مجهّز أصبح مقرا لمدرسة الثلايا، في بلد يجد فيه الملايين من الأطفال أنفسهم بلا مقاعد دراسية وحتى دون مدارس في خضم موجة إصابات جديدة بكورونا.

ويتلقّى الطلاب الدروس داخل صفوف مكتظة وغير مجهزة وسط نقص للخدمات وعدم توفر بيئة صحية ملائمة داخل المدرسة. وبسبب الاكتظاظ، بادرت المدرسة إلى إعطاء بعض الحصص الدراسية في الباحة المحيطة في المنزل وحتى فوق السطح.

وتسبب النزاع الدائر في اليمن منذ سبع سنوات بجعل أكثر من 2500 مدرسة في البلاد غير صالحة للاستخدام، بحسب يونيسف، إذ تم تدميرها أو تحويلها لأغراض عسكرية أو استخدامها كمراكز إيواء للنازحين.

وبحسب الأمم المتحدة، فإنّ قبل جائحة كورونا، أشارت التقديرات إلى وجود مليوني طفل تقريبا خارج المدارس لأسباب متعددة منها عدم قدرة العائلات على توفير الأدوات المدرسية في ظل غلاء المعيشة الذي جعلها لا تفكر إلا في توفير لقمة العيش.

وتشكو أم محمد، في الأربعينات من العمر، نازحة بمدينة تعز، من تحديات تواجه أولادها خلال العام الدراسي الجديد، وتقول إن "العام الدراسي يأتي في ظل غلاء فاحش لم نشهده من قبل أبدا"، مضيفة "لدي خمسة أطفال أريد تسجيلهم في المدارس الحكومية، لكن هناك صعوبات كبيرة في توفير متطلبات الدراسة لهم من دفاتر وأقلام وحقائب".

وأردفت "ظروف المعيشة الصعبة أجبرتني على طلب حقائب مدرسية مستخدمة من جارتي التي ظروفها المادية جيدة".

ويقول حسين عبدالله "لدي ستة أولاد جميعهم في المرحلة الدراسية، من الصف الرابع حتى الثالث الثانوي"، مضيفا "يأتي هذا العام الدراسي ونحن نكافح بشدة من أجل توفير لقمة العيش لنا ولأولادنا".

واستطرد "أنا موظف حكومي وأتسلم راتبا شهريا يقارب 50 ألف ريال يمني (نحو 50 دولارا)، وهو لا يفي إلا ببعض متطلبات الأسرة نتيجة الغلاء الكبير".

واستدرك "هذا الأمر دفعني للعمل على دراجة نارية لنقل الركاب، من أجل تلبية بقية متطلبات الحياة، بما في ذلك مستلزمات الدراسة لأولادي".

ومضى قائلا "أصبح سعر الدفتر الواحد (80 صفحة) قرابة 400 ريال يمني، فيما سعر الحقيبة الواحدة قد يتجاوز 6 آلاف ريال، ما يجعل توفير هذه المتطلبات أمرا بالغ الصعوبة".

وأشار إلى أنه لم يستطع توفير الزي المدرسي لأولاده بسبب الغلاء، ما يجعلهم يذهبون إلى المدرسة بأي لباس.

امرأة يمنية، فضلت عدم ذكر اسمها، قالت إن العام الدراسي يأتي فيما الهموم تطغى على الكثير من الأسر، وقالت "قبل أيام ذهبت لشراء مستلزمات دراسية لأولادي، اشتريت حزمة دفاتر مكونة من 12 دفترا يحتوي كل واحد على 40 صفحة، بـ2200 ريال يمني، مقارنة بـ1500 ريال في العام الدراسي الماضي".

وتابعت "حتى الحقائب المدرسية ارتفع سعرها بشكل كبير، ولا تقدر الكثير من الأسر على شرائها. قمت بشراء حقيبتين الواحدة بسعر 5 آلاف ريال، مقارنة بـ3500 ريال العام الماضي".

ويروي الطفل ليث كامل سيف الذي يدرس في الصف السابع "ندرس يوما في الأرض الفارغة ويوم آخر ندرس على السطح وفي أيام ندرس في الشارع. منذ أربع سنوات نرغب في أن ننتقل إلى مدرسة حقيقية".

ولا يضع الطلاب الكمامات ولا يوجد أي تباعد اجتماعي في الصفوف.

ويدرس 900 طالب في مدرسة الثلايا التي تقع في منطقة صينة جنوب غرب مدينة تعز. ويدفع كل طالب مبلغ 700 ريال يمني (دولار واحد) سنويا للمدرسة لتوفير إيجار المبنى الذي تستأجره.

ويعترف المعلمون بأنّ البيئة المتوفرة غير مناسبة للتعليم ما يتسبّب بتسرّب وهروب الكثير من الطلاب.

وتقول المعلمة آسيا أمين أحمد إن "الازدحام كثير للغاية هنا لهذا يمرض الأطفال كثيرا، ولا توجد لدينا خدمات صحية والنوافذ غير مغلقة".

> 2500
> مدرسة في اليمن غير صالحة للاستخدام وانقطاع حوالي مليوني طفل عن الدراسة

ويؤكّد مدير المدرسة عبدالغني مهيوب أنّ "هناك تسرّبا للطلاب بسبب عدم وجود خدمات أساسية مثل دورات المياه أو الكراسي. نعيش في العراء وغالبية الطلاب في بعض الفصول يتواجدون خارج المدرسة في ساحة المدرسة".

ويستقبل اليمن العام الدراسي الجديد وسط موجة ثالثة من الإصابات بكورونا تجتاح البلاد.

وكانت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا أعلنت في الحادي والعشرين من أغسطس الماضي أنها تبحث في خطة صحية لمواجهة "الموجة الثالثة من الوباء، والخطوات المتخذة لتعزيز قدرات مراكز العزل، وتكثيف الإجراءات الاحترازية والوقائية، للحد من تفشي الوباء".

وأكّدت يونيسف أنّ "تفشي جائحة كورونا أجبر على إنهاء العامين الدراسيين الماضيين بشكل مبكر عن الأعوام السابقة ما أربك تعليم نحو 5.8 مليون طالب في المراحل الابتدائية والثانوية، بما في ذلك 2.5 مليون فتاة".

وتقول إنّ "ثلثي المعلمين في اليمن، أي أكثر من 170 ألف معلم، لم يتقاضوا رواتبهم بصفة منتظمة منذ أكثر من أربع سنوات بسبب النزاع والانقسامات الجغرافية والسياسية في البلاد".

ويعرّض هذا الأمر "حوالي أربعة ملايين طفل آخر لخطر تعطل العملية التعليمية أو الانقطاع عن الدراسة بسبب توقف المدرسين الذين لا يتقاضون رواتبهم عن التدريس بغرض البحث عن طرق أخرى لإعالة أسرهم"، وفقا للتقرير ذاته.

كيف نستوعب الدرس